

81.5 مليار دولار.. حصيلة مخصصات 7 دول عربية لمواجهة «كورونا»

مع أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد.. ومؤخراً أعلنت وزارة الصحة والسكان المصرية، عن تسجيل 30 حالة جديدة ثبتت إيجابية تحاليلها لفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، ليرتفع عدد المصابين إلى 196 حالة، وفاة جديدتين.

وفي المغرب، وبحسب بيان رسمي، أعلن الديوان الملكي المغربي عن تاسيسي صندوق بقيمة عشرة ملايين درهم أي ما يعادل نحو مليار دولار ستخصص لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من انتشار وباء كورونا المستجد، وأوضح السيديوان أن الصندوق الذي أمر العامل المغربي الملك محمد السادس بإحداثه فوراً سيخصص لتأهيل الأليات والوسائل الصحية سواء في ما يتعلق بتوفير البنيات التحتية اللازمة أو المعدات والوسائل التي يلعب اقتناؤها بكل استعجال.

وعلى مستوى المصابين، ذكرت وزارة الصحة المغربية، يوم الاثنين، أن عدد الإصابات بفيروس كورونا الجديد «كوفيد - 19» زاد 9 حالات ليبلغ 37 حالة.

وعالمياً، شهد عدد الوفيات جراء «كورونا» زيادة حادة في غضون 24 ساعة مع تفاقم الوضع داخل إيطاليا، حيث بلغ عدد الوفيات إثر الفيروس الصيني ارتفاع في كافة أنحاء العالم إلى 7154 شخصاً.

وبدا انتشار فيروس كورونا في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2019 في مدينة «ووهان» بوسط الصين.

وقد تسبب الإصابية بـ«كورونا» إلى أمراض في الجهاز التنفسي قد يكون بعضها خطيراً ومميتاً، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة وبعضها قد يكون أقل خطراً، مثل البرد.

للمركزي بتوفير سيولة إضافية للبنوك العاملة بالدولة، وإعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر، على أن يعكس ذلك على سعر البيع للمستهلك، وإعفاء قطاع الضيافة والسياحة، قطاع النجزة، قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجمعيات التجارية من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر.

وإعفاء من الإجراءات للمناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، وكانت وزارة الصحة القطرية أعلنت في آخر بيان لها عن ارتفاع عدد الحالات للمصابة بالفيروس إلى 439 حالة.

وأعلنت البحرين حزمة مالية حجتها 4.3 مليار دينار بحريني ما يعادل 11.39 مليار دولار لمكافحة تداعيات تفشي فيروس كورونا. وتشمل الإجراءات التكاليف بفواتير الكهرباء والماء للأفراد والشركات لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من أبريل المقبل، حسب ما ذكرت وزارة المالية في تغريدة.

وتحتزم البحرين أيضاً مضاعفة حجم صندوق السيولة إلى 200 مليون دينار ما يعادل 530 مليون دولار. وسيزيد البنك المركزي قدرة الإقراض لدى البنوك 3.7 مليار دينار ما يعادل 9.80 مليار دولار لتأجيل الأقساط والتزامات الإضافي للعملاء. وتعمى الحزمة كذلك المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة ثلاثة أشهر من أبريل المقبل. وسجلت البلاد حتى الآن 93 حالة إصابة بفيروس كورونا وحالتين وفاة.

وفي مصر، قالت رئاسة الجمهورية في بيان أعلن عنه السبت الماضي إن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي دعا إلى تخصيص تمويل بقيمة 100 مليار جنيه مصري (6.38 مليار دولار) «في إطار خطة الدولة الشاملة للتعامل



بتمويل هذه المنشآت. وارتفع العدد الإجمالي بالملكة حتى الآن إلى 171 حالة، تعافت منها 6 حالات، والبقية تخضع لجمعيات الرعاية الصحية وفقاً للإجراءات المعتمدة في العزل الصحي.

وفي قطر، وجه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر، خلال ترؤس اجتماع اللجنة العليا لإدارة الأزمات بتقديم محفزات مالية واقتصادية بقيمة 800 مليون ريال، من خلال تحمل «المؤسسة» تلك الرسوم، لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية.

وأما الخطوة الثالثة فتتعلق بالمنشآت المتأثرة جراء التدابير الاحترازية التي تم تبنيها في مدينتي مكة والمدينة، تقوم «المؤسسة» بالتنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة

بتمويل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويتكون البرنامج من 3 عناصر أساسية تستهدف التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة الفيروس وتحديد تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع.

ومن تلك الإجراءات لدعم هذا القطاع «برنامج تأجيل الدفعات» حيث يتم إيداع مبلغ يصل إلى 30 مليار ريال لصالح البنوك وشركات التمويل، مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتباراً من تاريخه.

ووضعت السعودية أيضاً خطوة ثانية لدعم القطاع وهو «برنامج تمويل الإقراض» حيث يتم تقديم التمويل الميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يصل إلى مبلغ 13.2 مليار ريال، عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وخصصت الملكة العربية السعودية لهذا الغرض نحو 50 مليار ريال بما يعادل 13.3 مليار دولار. وقالت مؤسسة النقد السعودي «ساما» أن الملكة تعد برنامجاً لدعم القطاع الخاص بسبب تطورات انتشار الفيروس المستجد.

وأكدت أن هذا البرنامج يأتي انطلاقاً من دورها في تفعيل تعزيز الاستقرار المالي، ودعم نمو القطاع الخاص، وفي إطار دعم جهود الدولة في مكافحة الفيروس وتخفيف آثاره الاقتصادية المتوقعة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت المؤسسة إلى أن البرنامج يهدف إلى «دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال حزمة من الإجراءات» تتضمن: دعم

إلى 50 مليار درهم، خصص من أموال المصرف المركزي منح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة معفاة بضمناً، بالإضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.

وأوضح المصرف أن الغرض من الخطة هو تسهيل توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعاملين الأفراد المختارين في الدولة، مؤكداً أن النظام المصرفي للدولة يتمتع برسلة كافية حيث تحتفظ البنوك برؤوس أموال طوعنة إضافية لتغطيات الحد الأدنى الرقابية.

وحسب بيان المصرف المركزي سينتجج على البنوك المشاركة في هذه الخطة، استخدام التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعمالها الأفراد، لمدة 6 أشهر.

وأوضح البيان أنه سيتم لجميع البنوك باستخدام ما يعادل 60 بالمائة من رأس المال الوقائي الإضافي، كما سيكون بمقدور البنوك المحددة بواسطة المصرف المركزي كبنوك محلية ذات أهمية نظامية استخدام 100 بالمائة من رأس المال الوقائي الإضافي للقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية.

وأشار إلى أنه لم يتم أخذ الخفض في رؤوس الأموال الوقائية هذه في الاعتبار لأغراض احتساب الحجم الكلي لخطة دعم اقتصادي شاملة موجهة فيما يتوقع من البنوك الاحتفاظ بمعايير إقراض سليمة ومعاملة كافة عملائها بصورة عادلة.

وذكر المصرف أنه سيخفض مبالغ رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو 15 - 25 بالمائة، التي من شأن هذا التغيير في الإطار التنظيمي الذي يتماشى بوجه عام مع معايير الحد الأدنى المقررة بواسطة لجنة بازل أن يسهل حصول المؤسسات

خصصت سبع دول عربية 81.5 مليار دولار خلال شهر مارس بهدف دعم الاقتصاد وحماية المستهلكين والشركات من تداعيات تفشي انتشار فيروس كورونا المستجد الذي صنف مؤخراً من قبل منظمة الصحة العالمية بـ«الوباء».

وفي منتصف الشهر الجاري، وافقت الحكومة الكويتية، على مشروع قانون بتعديل ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020، 2021، التي تبدأ مطلع أبريل المقبل، بالزيادة بمبلغ 500 مليون دينار كويتي (1.62 مليار دولار) لتغطية الاحتياجات الحارشة اللازمة لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

وأوضح مجلس الوزراء في بيان، أنه تم، أيضاً، الموافقة على مشروع قانون بتعديل بالاحتياجات الصحية والوقائية من الأمراض المسارية، الذي يهدف إلى تخفيف عبوية من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

وتص مشروع القانون على حبس المخالفين مدة لا تزيد على 3 أشهر، وبغرامة لا تزيد على 5 آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكذلك تخفيف عبوية من يخالف القرارات المخوطة عنها بهذا القانون والمتعلقة في حالة الوفاء بالحسب مدة لا تزيد على 6 أشهر، وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار ولا تزيد على 30 ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويشار إلى أن العدد الإجمالي للإصابات بالفيروس في الكويت ارتفع إلى 130 حالة تم شفاء 12 منها وهناك 118 حالة تتلقى الرعاية الصحية حالياً.

الإمارات خصصت دولة الإمارات المتحدة نحو 100 مليار درهم (27.2 مليار دولار) لمواجهة «كورونا» حيث اعتمد المصرف المركزي بإبلاذ، خطة دعم اقتصادي شاملة بتلك القيمة في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني.

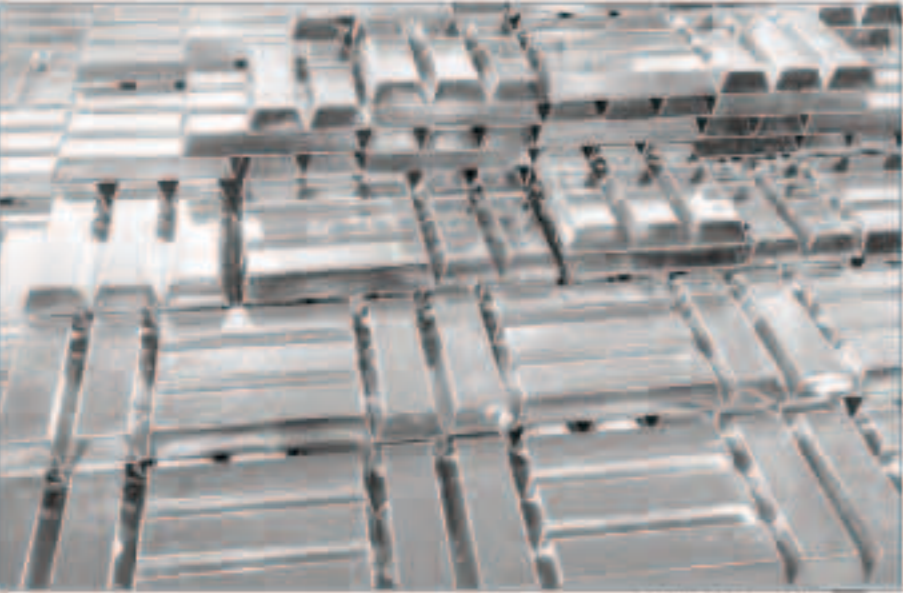
وتتألف خطة الدعم المالي الموجهة من اعتماد مالي يصل

«الخطوط السريلانكية» تستقطب

نجوم الفن والرياضة العالميين

الذهب يواصل الهبوط بخسائر

تتجاوز 36 دولاراً



الذهب يقفل في التراجع

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف

حيث استقطبت على من العفود، تغطي الخطوط الجوية السريلانكية، إحدى أكبر شركات الطيران الدولية العاملة حالياً في الهند، 11 مدينة رئيسية: تشيناي، نيرونتشيرابالي، تريفانثوروم، كوتشين، مادوراي، كولكاتا، نيودلهي، مومباي، حيدرآباد، بنغالور وكويمباتور.

باكثر من 120 رحلة أسبوعياً، تتطلع الشركة إلى تعزيز تواجدها في المنطقة من خلال تحسينات الخدمة وزيادة عدد الرحلات وإضافة مدن جديدة في المستقبل.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي. واستطاع الذهب أن يحقق مكاسب في التعاملات المفكرة على خلفية قرار المركزي الأمريكي بالأسس والذي أكد أنه سيقوم بإعادة تسهيلات التمويل المستخدمة خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتوجيه الائتمانات مباشرة للشركات والأسر مع تزايد أزمة السيولة على خلفية تفشي الكورونا.

كما أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تسعى إلى حزمة تحفيزية

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.



الخطوط السريلانكية

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.

عقب الذهب من خسائره عالمياً خلال تعاملات أمس الأربعاء، ليقتد المعدن حوالي 36 دولاراً من قيمته مع فشل إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقليل المخاوف حيال الاضطرابات على الاقتصاد العالمي.